بسم الله الرحمن الرحيم

Republic of Yemen
Presidential Office
High Authority for Tender Control
(HATC)

الجمهورية اليمنية
رئاسة الجمهورية
الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

قرار مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات

رقم (23) لسنة (2019م)

في إجتماع مجلس إدارة الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات المنعقد بمقر الهيئة يوم الثلاثاء 2 صفر 1441 هجرية، الموافق 2019/10/1 ميلادية.

برئاسة المهندس/ عبدالملك أحمد محمد العرشي — رئيس مجلس الإدارة

وبحضور كل من:-

1. الدكتور/ ياسين محمد عبدالكريم الخراساني — عضو مجلس الإدارة
2. الأستاذ/ أمين معروف علي الجند — = = =
3. القاضي/ عبدالرزاق سعيد حزام الأكحلي — = = =

وبحضور المهندس/ جميل علي أحمد الصبري — سكرتير مجلس الإدارة

تم إصدار القرار الآتي:

في الشكوى المقدمة من مؤسسة ناصر أحمد الجوفي للتجارة والمقاولات العامة

ضـــد

المستشفى الجمهوري التعليمي بصنعاء في رقم المناقصة:- (A1) لعام 2019م الخاصة بالأشغال بتمويل محلي من أمانة العاصمة.

الوقائع والإجراءات

تتحصل وقائع وإجراءات الشكوى بما يلي:

أولا: تلقت الهيئة العليا مذكرة بتاريخ 2019/7/3م ورقم (147/ق/1) من مكتب رئاسة الجمهورية بخصوص التظلم المرفوع إليها من مؤسسة ناصر أحمد الجوفي للتجارة والمقاولات العامة بشأن المناقصة العامة رقم (A1) لعام 2019، والخاصة بمشروع توسعة الطوارئ وإنشاء العناية المركزة بالمستشفى الجمهوري التعليمي بصنعاء وذلك من أجل الاطلاع والتحري عن الموضوع والإفادة، حيث جاء في التظلم المذكور أعلاه بأن الشاكية تقدمت في المناقصة المذكورة أعلاه والتي تم فتح المظاريف الخاصة بها بتاريخ 2019/2/6م، وكان عطاؤها أقل العطاءات المقدمة سعرا.

وأوضحت الشاكية في تظلمها الاتي :-

1. تم التخاطب معها بمذكرة بتاريخ 2019/2/20م، بشأن موافاة لجنة التحليل بتحليل بنود الأعمال الكهربائية وكذلك بنود التهوية والتكييف ... الخ.
2. تم التخاطب معهم بمذكرة بتاريخ 2019/2/25م، مع جدول الكشف بتحليل جميع البنود المطلوبة مع جميع ما طلب منها .
3. تم رفع التحليل من قبل اللجنة المكلفة بتحليل المناقصة ولكنها فوجئت بأن وكيل الأمانة لقطاع الخدمات يفيد بأنه سيتم إعادة الإعلان عن المناقصة.
4. تم رفع مذكرة للأخ أمين العاصمة بتاريخ 2019/3/2م،
5. تم توجيه مذكرة رسمية من قبل أمانة العاصمة لبنك التسليف التعاوني والزراعي تطلب تمديد فترة صلاحية الضمان .

وعليه تطلب الشاكية اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لإنصافها بإرساء المناقصة عليها حيث وعطاؤها أقل العطاءات سعرا ومستوف لجميع الشروط وفقا لقانون المناقصات والمزايدات.

ثانيا: بعد استلام مذكرة مكتب الرئاسة، وجهت الهيئة بتاريخ 2019/7/9م مذكرة الى الأخ أمين العاصمة تضممت التوجيه بوقف إجراءات المناقصة وإحظار كافة الأوليات الخاصة بالمناقصة الى الهيئة.
وبناء على ذلك، ردت الجهة بمذكرة رقم (1906) وتاريخ 2019/8/29م من الأخ أمين العاصمة بصنعاء بشأن المناقصة العامة رقم (A1) لعام 2019م،الخاصة بمشروع توسعة الطوارئ بالمستشفى الجمهوري،
تضمنت الاتي:-
"بأن لجنة المناقصات وقفت على التقرير المرفوع من قبل رئيس لجنة التحليل والذي تضمن الملاحظات والأخطاء التي شابت إجراءات المناقصة بدءا بإعداد التكلفة التقديرية ومرورا بالمواصفات والشروط الفنية التي شكلت إرباكا وعائقا أمام المتناقصين لتقديم عطاءات متزنة فنيا وماليا والذي لم يمكن لجنة التحليل من أداء مهمتها بالشكل المطلوب وفقا لأحكام قانون المناقصات والمزايدات"، الأمر الذي استدعى قيام لجنة المناقصات بإلغاء المناقصة والتوجيه بإعادة إنزالها للمرة الثانية بعد مراجعة الوثيقة وتنقيحها وإعادة النظر في التكلفة التقديرية وفقا للأسس السليمة ولقوائم الأسعار المعتمدة،
علما :- بأن صاحبة الشكوى قد ترددت عدة مرات على رئيس وأعضاء لجنة التحليل أثناء عملية التحليل في محاوله للتأثير على اللجنة مما سبب إرباك أثناء أداء مهامها بالمخالفة لنص المادة (424- ب) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات".

ثالثا: تم إحالة الشكوى ورد الجهة مع المرفقات إلى المكتب الفني بالهيئة للدراسة وإبداء الرأي، ومن خلال دراسة المكتب الفني للوثائق، رفع تقريره إلى مجلس إدارة الهيئة متضمنا الآتي:

❖ **الإجراءات المتخذة من قبل الجهة :-**

- ✪ بتاريخ 2019/1/8م، تم الإعلان عن المناقصة في صحيفة الثورة ولمدة ثلاثة أيام على التوالي، حيث تقدم لشراء وثائق المناقصة عدد 8 متنافسين.
- ✪ بتاريخ 2019/2/6م، تم فتح المظاريف بمكتب ديوان عام الأمانة
هذا وقد حضر عدد أربعة مقاولين متنافسين عملية فتح المظاريف وهم:
  1. مؤسسة العمار للهندسة والمقاولات.
  2. كابيتال يمن للتجارة والمقاولات.
  3. مؤسسة صالح العواضي للمقاولات.
  4. مؤسسة ناصر أحمد الجوفي للتجارة والمقاولات.
- ✪ قامت لجنة التحليل الفني والمالي أثناء أداء مهامها بمراجعة التكلفة التقديرية وتعديلها فيما يخص الأعمال الكهربائية وأعمال التكييف والتهوية حيث تم التعديل كالاتي:-

إجمالي البند	التكلفة التقديرية وفقا للجنة التي أعدت الدراسة	التكلفة التقديرية المعدلة من قبل لجنة التحليل	ملاحظات
تأهيل المبنى القديم	27.404.500	27.404.500	لا يوجد تعديل
المبنى المستحدث	15.388.500	15.388.500	لا يوجد تعديل
الأعمال الكهربائية	49.662.080	35.065.100	تم التعديل
أعمال التكييف والتهوية	19.596.200	10.764.520	تم التعديل
الإجمالي العام	112.051.280	88.617.620	(-) 21%

- ✪ قامت لجنة التحليل باستبعاد عدد (2) عطاءات من العطاءات الأربعة المقدمة للمنافسة كالتالي:-

م	اسم صاحب العطاء المستبعد	أسباب الاستبعاد
1	مؤسسة العمار للهندسة والمقاولات	غير مستجيب ماليا بسبب وجود خطاء حسابي بنسبة 6.45٪
2	كابيتال يمن للهندسة والمقاولات	غير مستجيب ماليا بحسب نتائج التحليل الفني والمالي حيث أن قيمة العطاء مرتفع عن التكلفة التقديرية بنسبة بلغت 57.87٪

والعطاءات المستجيبة هما :-

م	رقم العطاء	أسم مقدم العطاء	المبلغ المقيم بالريال	نسبة الانحراف عن التكلفة التقديرية	الترتيب حسب أقل الأسعار
1	8	مؤسسة ناصر أحمد الجوفي للمقاولات	74.972.400	15.40٪ -	الأول
2	1	مؤسسة صالح العواضي للمقاولات	96.892.875	9.34٪ +	الثاني

✪ قامت لجنة التحليل باستدعاء المتقدم الرابع مؤسسة ناصر الجوفي والتفاوض معه وتم الاتفاق على:-
- يلتزم المتقدم ناصر الجوفي بتوريد الأعمال الكهربائية بحسب الكتالوجات المقدمة منه ضمن تحليل أسعار الأعمال الكهربائية التفصيلي المقدم من المقاول بناء على طلب لجنة التحليل.
- رفع ضمان حسن التنفيذ الى 15٪ من قيمة العطاء بدلا عن 10٪ من قيمة العطاء.

هذا وقد وافق المتقدم على ذلك.

✪ أوصت لجنة التحليل بالإرساء على المقاول مؤسسة ناصر أحمد الجوفي بمبلغ (أربعة وسبعون مليون وتسعمائة وأثنين وسبعون ألف وأربعمائة ريال يمني فقط لا غير) بشرط تجديد رخصة مزاولة المهنة وتقديم ضمان حسن تنفيذ بقيمة 15٪ بدلا عن 10٪ من قيمة العطاء.

✪ بتاريخ 2019/3/9م، قامت لجنة التحليل برفع نتائج التحليل الفني والمالي مشفوع بتوصية الإرساء تحت توقيع نائب رئيس لجنة التحليل وأعضاء لجنة التحليل هذا وقد تحفظ عن التوقيع رئيس لجنة التحليل الفني والمالي.

❖ **اللقاء بالأطراف :-**

تم الجلوس مع أمين المجلس المحلي لأمانة العاصمة الأخ أمين جمعان وعدد من المختصين من أمانة العاصمة بمكتب الأخ رئيس مجلس الإدارة والذي أكد الأخ أمين المجلس المحلي للأمانة بوجود أخطاء في المواصفات الفنية وعدم التوصيف الدقيق لبعض بنود الأعمال الخاصة بالمشروع وكذلك خطاء في قيمة التكلفة التقديرية وذلك نتيجة لقصور أثناء إعداد الدراسة والتصاميم للمشروع وحساب التكلفة التقديرية ، الأمر الذي لم يمكن لجنة المناقصات بالأمانة بالموافقة على ترسية المشروع على مؤسسة ناصر أحمد الجوفي ، وحرصا من قيادة أمانة العاصمة على سلامة تنفيذ المشروع بالوجه المطلوب ، فقد قررت لجنة المناقصات المختصة بالأمانة في اجتماع سابق لها إلغاء المناقصة وإعادة إعلانها مرة أخرى وذلك بعد تعديل الأخطاء الواردة في المواصفات الفنية لبنود الأعمال التي وردت فيها تلك الأخطاء وتصحيح التكلفة التقديرية.

❖ **ملاحظات المكتب الفني :-**

1- لوحظ بأن الشاكية لم تقدم إخطار الجهة بإلغاء المناقصة أثناء تقديمها الشكوى الى مكتب رئاسة الجمهورية ، وإنما اعتمدت في شكواها على معلومات مسربة من أمانة العاصمة وهذا مخالف لنص المادة (414) الفقرة (د) البند (2) من اللائحة التنفيذية لقانون المناقصات والمزايدات رقم 23لعام 2007م.

والذي ينص علي (د- للهيئة العليا عدم النظر في الشكاوى في أي من الحالات الآتية:- 2- إذا لم تقدم الشكوى خلال عشرة أيام من تاريخ وصول قرار الجهة بالإرساء).

2- لوحظ وجود أخطاء في توصيف بنود الأعمال الخاصة بأعمال التكييف والتهوية وبعض بنود أعمال الكهرباء مما تعذر على المتنافسين فهم ما هو المطلوب منهم في هذه البنود على حد سواء ، مما جعل فارق التسعير لهذه البنود بين المتنافسين كبير جدا .والذي أثر بدوره على قيمة العطاءات المقدمة من قبلهم .

3- لوحظ تباين كبير بين التكلفة التقديرية التي أعدتها اللجنة المكلفة بدراسة وتصميم المشروع وبين التكلفة التقديرية التي عدلتها لجنة التحليل الفني والمالي للمشروع تجاوزت نسبة (21٪).

❖ **رأي المكتب الفني:-**

رفض الشكوى كون مبررات قرار لجنة المناقصات المختصة بالجهة صحيحه وتوجيه أمانة العاصمة صنعاء باستكمال الإجراءات القانونية لإعادة إعلان المناقصة العامة وموافاة مكتب رئاسة الجمهورية بنسخة من قرار الهيئة العليا حول الشكوى كون النظر في الشكوى جاء بناء على طلب من المكتب.

رابعا: نظر مجلس إدارة الهيئة في تقرير المكتب الفني، وبعد المداولة، اتخذ القرار الآتي:

القرار

بعد الاطلاع على ما سلف ذكره، وحيث ان قرار الجهة بإلغاء المناقصة كان له مبررات قانونية سليمة فالمتعين رفض الشكوى.

ولذلك،

وإستنادا إلى نص المادة (78) من القانون رقم 23 لسنة 2007م بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والمادتين (417 ، 419) من اللائحة التنفيذية لذات القانون، قررت الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات ما يلي:

- رفض الشكوى وتوجيه أمانة العاصمة باستكمال الإجراءات ومخاطبة مكتب الرئاسة ردا على مذكرتهم رقم (1/1470) وتاريخ 2019/7/1م.

والله الموفق.

صدر بمقر الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات بتاريخ 2 صفر 1441 هجرية، الموافق 1/10/ 2019ميلادية.

القاضي/ عبدالرزاق محمد الأكحلي
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الأستاذ/ امين معروف الجند
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

الدكتور/ ياسين محمد الخراساني
عضو الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات

المهندس/ عبدالملك أحمد العرشي
رئيس الهيئة العليا
للرقابة على المناقصات والمزايدات